محاضرة أكاديمية عن موضوع العلاقة بين القانون الدولي والقانون الداخلي

لطلبة المرحلة الثالثة في كلية القانون

أعداد المدرس الدكتور مهند عجب جنديل / كلية القانون /جامعة واسط

مقدمة :

تُعد مسألة العلاقة بين القانون الدولي والقانون الداخلي من القضايا الجوهرية في النظرية العامة للقانون، ويتجلى أهم أبعادها في نطاق التطبيق الفعلي، ولا سيما في مواقف القضاء الدولي. وقد استقر اتجاه غالب في الفقه والعمل الدولي، مدعومًا بأحكام هيئات التحكيم والمحاكم الدولية، على إقرار سمو القانون الدولي على القانون الداخلي عند التعارض بينهما.

سؤال للمناقشة:

ما الأساس القانوني الذي يمكن الاستناد إليه لتبرير سمو القانون الدولي على القانون الداخلي؟

ومن أبرز التطبيقات العملية لذلك، حكم التحكيم الصادر في قضية الألباما عام ١٨٧٢ بين إنجلترا والولايات المتحدة، حيث أكدت هيئة التحكيم سمو القانون الدولي، ورفضت الدفع الذي تقدمت به الحكومة البريطانية استنادًا إلى قصور تشريعها الداخلي عن منع بناء سفن لصالح دولة محاربة. وقد استندت الولايات المتحدة إلى أن نقص التشريع الداخلي لا يعفي الدولة من الالتزام بقواعد العرف الدولي المستقرة، خاصة ما يتعلق بواجبات الحياد، وهو ما أيدته هيئة التحكيم.

سؤال للمناقشة:

هل يمكن اعتبار قضية الألباما أساسًا لترسيخ مبدأ المسؤولية الدولية للدولة رغم قصور تشريعها الداخلي؟ ولماذا؟

كما أكدت المحكمة الدائمة للعدل الدولي في رأيها الاستشاري عام ١٩٣٠ بشأن تبادل السكان بين اليونان وتركيا، أن الدولة التي تبرم التزامًا دوليًا ملزمًا يتعين عليها تعديل تشريعاتها الداخلية بما يكفل تنفيذ هذا

الالتزام. وفي السياق ذاته، قضت المحكمة في قضية المناطق الحرة بعدم جواز تمسك فرنسا بقانونها الداخلي للتنصل من التزاماتها الدولية.

سؤال للمناقشة:

ما مدى التزام الدول فعليًا بتعديل تشريعاتها الداخلية لتنفيذ التزاماتها الدولية؟

وأعادت محكمة العدل الدولية التأكيد على هذا المبدأ في حكمها الصادر عام ١٩٥١ في قضية المصائد بين بريطانيا والنرويج ، مشددة على سيادة القانون الدولي. كما كرس اتفاق فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ هذا الاتجاه، حيث نصت المادة (٢٧) على عدم جواز تمسك الدولة بقانونها الداخلي كسبب لعدم تنفيذ التزاماتها الدولية.

 سؤال للمناقشة:

كيف يمكن تفسير نص المادة (٢٧) من اتفاقية فيينا في ضوء سيادة الدولة على تشريعاتها الداخلية؟

وفيما يتعلق بموقف الأنظمة القانونية الداخلية، فإنه يتعين التمييز بين قواعد القانون الدولي العرفي وقواعده الاتفاقية. فبالنسبة للقواعد العرفية، جرى العمل في العديد من الأنظمة القانونية، كالنظامين البريطاني والأمريكي، على اعتبارها جزءًا من القانون الداخلي، بحيث تلتزم المحاكم بتطبيقها مباشرة، شريطة عدم تعارضها مع نص تشريعي صريح أو حكم قضائي أعلى.

سؤال للمناقشة:

هل يُعد إدماج العرف الدولي في القانون الداخلي تعزيزًا لسيادة القانون الدولي أم تقييدًا له؟

أما بالنسبة للمعاهدات الدولية، فإن نفاذها في النظام الداخلي يرتبط بالاعتبارات الدستورية، خاصة ما يتعلق بمبدأ الفصل بين السلطات، ففي بعض الدول، تصبح المعاهدات جزءًا من القانون الداخلي تلقائيًا بعد التصديق والنشر، كما هو الحال في الولايات المتحدة وسويسرا. بينما تشترط دول أخرى تدخل السلطة

التشريعية للموافقة أو إصدار قانون داخلي لتنفيذ المعاهدة، كما هو الحال في إنجلترا بالنسبة لبعض المعاهدات المهمة.

سؤال للمناقشة:

أي النظامين أكثر فاعلية في تنفيذ المعاهدات الدولية: الإدماج التلقائي أم الإدماج التشريعي؟ ولماذا؟

وتكشف الممارسة العملية عن وجود توازن بين استقلال القانونين واتصالهما. فمن ناحية، يحتفظ كل من القانون الدولي والقانون الداخلي بمجال تطبيقه الخاص، فلا يجوز للقانون الدولي إلغاء القوانين الداخلية مباشرة، كما يلتزم القاضي الوطني بتطبيق القانون الداخلي حتى في حال تعارضه مع القانون الدولي، مع بقاء مسؤولية الدولة الدولية قائمة.

سؤال للمناقشة:

كيف يمكن التوفيق بين التزام القاضي الوطني بتطبيق القانون الداخلي وبين مسؤولية الدولة الدولية؟

ومن ناحية أخرى، يتجلى الاتصال بين النظامين في التزام الدول بمواءمة تشريعاتها الداخلية مع التزاماتها الدولية، وفي تحملها المسؤولية الدولية عن أي إخلال بهذه الالتزامات. كما تلجأ الدول إلى إدماج قواعد القانون الدولي ضمن قوانينها الداخلية، سواء بصورة عامة عبر النص الدستوري، أو بصورة جزئية من خلال تضمين قواعد محددة، كقواعد الحصانات الدبلوماسية أو تنظيم وضع الأجانب.

سؤال للمناقشة:

هل يكفي إدماج القواعد الدولية في التشريع الداخلي لضمان احترامها فعليًا؟

وبناءً على ذلك، يتضح أن العلاقة بين القانون الدولي والقانون الداخلي ليست علاقة اندماج كامل ولا انفصال تام، بل هي علاقة تفاعل وتأثير متبادل، يفرض فيها القانون الدولي قيودًا غير مباشرة على التشريع الداخلي، مع احتفاظ كل نظام بخصوصيته واستقلاله النسبي.

 سؤال ختامي للمناقشة:

هل تميل الممارسة الدولية المعاصرة إلى تعزيز وحدة القانون أم إلى تكريس ازدواجيته؟ علل إجابتك.

يتبين أن القانون الدولي يتمتع بسمو واضح في التطبيق على القانون الداخلي في المجال الدولي، ولا يجوز للدول التذرع بتشريعاتها الداخلية للتنصل من التزاماتها الدولية. ومع ذلك، فإن التطبيق الداخلي لهذه القواعد يظل خاضعًا للأنظمة الدستورية لكل دولة. وتقوم العلاقة بين القانونين على مزيج من الاستقلال والارتباط؛ إذ يحتفظ كل منهما بكيانه الخاص، مع وجود تأثير متبادل يفرض على الدول التوفيق بين التزاماتها الدولية وقوانينها الداخلية.